



نقطة
nuqta

القرصنة الإلكترونية

في افريقيا



مع دخولها ساحة الرقمنة هل تقف إفريقيا في مرمى القرصنة الإلكترونية؟

في طريقها نحو الرقمنة الشاملة، تواجه إفريقيا زيادة ملحوظة في نشـاط الجريمة الإلكترونية. ومن المتوقع أن يصل الاقتصـاد الإلكتروني في إفريقيا إلى 180 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2025. إذ يوفر القطاع الرقمي المزدهر في إفريقيا فرصة لبدء الحكومات دورة نمو جديدة في أعقاب جائحة كوفيد، وذلك من خلال نشر التقنيات الرقمية والبيانات والربط بين جميع القطاعات، لكن الجهود غير الكافية في القارة لمنع الجرائم الإلكترونية يمكن أن تعرقل هذا النمو.

في النصف الأول من عام 2020 وحده، كانت إفريقيا هدفًا لـ 28 مليون هجوم إلكتروني تسببت في خسائر تقدر بنحو 4 مليارات دولار. أكثر من 85% من المؤسسات المالية تؤكد أنها عانت من هذا النوع من الهجوم.

ستحتاج الحكومات والشركات الإفريقية إلى الاستثمار بشكل كبير في الأمن الرقمي، حيث تمثل الهجمات الإلكترونية تهديدًا أكبر للمنطقة التي تتضاعف فيها حركة الإنترنت كل 18 شهرًا.

سرعة انتشار خدمات الإنترنت في إفريقيا:



46%

من سكان المنطقة أصبحوا متصلين بالإنترنت بزيادة قدرها 20 مليوناً وفقاً لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية.



495 مليون

شخص في إفريقيا جنوب الصحراء اشتركوا في خدمات الهاتف المحمول.



621 مليون

دولار قيمة محافظ النقود المحمولة المسجلة.



303 مليون

شخص في المنطقة متصلون بالإنترنت عبر الهاتف المحمول.



39% - 17%

زيادة في التعاملات المالية عبر الإنترنت في 2021 لتصل إلى 701.4 مليار دولار.



من المتوقع أن يرتفع عدد مستخدمي الإنترنت في إفريقيا بنسبة 11%، ما يمثل 16% من إجمالي المبلغ العالمي وفقاً لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي تتبع البنك الدولي. إضافة إلى ذلك بدأ الأفرقة بالفعل الانتقال من شبكة 3G إلى 4G:

عام **2020** كانت شبكة 4G تمثل 12% فقط من اتصالات الهاتف المحمول في القارة، ولكن من المتوقع أن تتجاوز 28% بحلول عام 2025. تشير الأبحاث إلى أنه من المتوقع مساهمة الاقتصاد الإلكتروني في إفريقيا بمبلغ 180 مليار دولار في الاقتصاد الكلي بحلول عام 2025، وأن يرتفع إلى **712 مليار دولار بحلول عام 2050**.

ومع ذلك، فإن هذه الرقمنة السريعة تخلق التهديدات كما تخلق الفرص. إذ إن ما يقرب من 90% من الشركات الإفريقية تعمل من دون بروتوكولات الأمن السيبراني اللازمة.



تكاليف جرائم الإنترنت:



إفريقيا: 4 مليارات دولار



جنوب إفريقيا: 570 مليون دولار



نيجيريا: 500 مليون دولار



كينيا: 36 مليون دولار

تشمل التهديدات السيبرانية في إفريقيا:



اختراق البريد الإلكتروني للشركات



توزيع البرامج الضارة



الابتزاز الرقمي



عمليات الاحتيال عبر الإنترنت

برامج الفدية الخبيثة (وهو برنامج ضار مصمم لمنع وصول مستخدم أو مؤسسة إلى الملفات الموجودة على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، وذلك من خلال تشفير هذه الملفات والمطالبة بدفع فدية لمفتاح فك التشفير).

شبكات الروبوت.

التصيد الاحتيالي (رسائل البريد الإلكتروني المرسلة بقصد خداع الأشخاص للكشف عن معلوماتهم الشخصية).

يبلغ عدد عمليات الكشف عن ضحايا القرصنة الإلكترونية في إفريقيا حوالي 3900 عملية شهرياً، وذلك وفقاً للإنتربول.



TREND MICRO™

سجلت شركة "Trend Micro"، وهي شركة برمجيات إلكترونية يابانية، عددًا كبيرًا من التهديدات في إفريقيا منذ يناير 2020 حتى فبراير 2021 موزعة كالتالي:



679 مليون

اكتشاف عبر البريد الإلكتروني



14.3 مليون

اكتشاف على شبكة الويب



8.2 مليون

اكتشاف في الملفات

وجدت دراسة أجرتها شركة "Deloitte"، عام 2021، أن 40% من الشركات الإفريقية سجلت عددًا متزايدًا من الحوادث السيبرانية بين عامي 2020 و2022. وقفزت هجمات البرمجيات الخبيثة في جنوب إفريقيا بنسبة 22% في الربع الأول من عام 2019 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، أي ما يقل عن 577 محاولة هجوم في الساعة، وذلك وفقًا لشركة كاسبرسكي للأمن السيبراني.

الهواتف المحمولة التي تعمل بنظام أندرويد في جنوب إفريقيا احتلت المرتبة الثانية من حيث استهداف البرامج الضارة المصرفية في جميع أنحاء العالم بعد روسيا. وتشير التقديرات إلى أن واحدًا من كل تسعة هواتف محمولة تعمل بنظام أندرويد في نيجيريا لديه تطبيقات مصابة بالبرامج الضارة.

أكثر الهجمات السيبرانية تأثيرًا في إفريقيا



الاحتيايل
على بطاقات
الائتمان
يمثل

79.5%

من خسائر الاقتصاد في عدد
من الدول أبرزها جنوب
إفريقيا.



برامج
الفدية
الخبیثة
هاجمت أكثر من أكثر من

61%

من الشركات في
جميع أنحاء
إفريقيا.

مع تصاعد الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية البحرية، والتي تتراوح بين القرصنة وسرقة سجلات المعاملات، يخشى الخبراء أن تكون الموانئ الإفريقية وصناعات الشحن هي الهدف المقبل.



في المقابل بلغت قيمة سوق الأمن السيبراني في إفريقيا 2.5 مليار دولار عام 2020 ، وذلك وفقًا لشركات الأبحاث التسويقية. وتعد الدول الإفريقية الأقل التزامًا بالأمن السيبراني في العالم:



عدد متخصصي الأمن المعتمدين في عام 2018 بلغ

7000 شخص فقط



ما يمثل واحدًا لكل

185000 شخص



يبلغ العجز في القارة

100000 شخص

في المتخصصين المعتمدين بمجال الأمن السيبراني.



أبرز الحوادث السيبرانية 2020 - 2022

يستهدف مجرمو الإنترنت قطاعي البنوك والرعاية الصحية الخاصة في إفريقيا. وكانت البلدان الإفريقية هي الهدف المفضل لعصابات مجرمي الإنترنت الدوليين، ويرجع ذلك جزئياً إلى دفاعاتهم الإلكترونية الضعيفة.

أوائل أكتوبر 2020، واجه قطاعا الاتصالات والبنوك في أوغندا أزمة عقب اختراق كبير لشبكة الأموال عبر الهاتف المحمول في البلاد. استخدم المتسللون حوالي 2000 بطاقة SIM للهاتف المحمول للوصول إلى النظام، وتم سرقة ما يقدر بنحو 3.2 ملايين دولار.

في يونيو 2020، تعرضت شركة "Life Healthcare"، ثاني أكبر مشغل للمستشفيات في جنوب إفريقيا، لهجوم إلكتروني في منتصف جائحة كوفيد، ما أدى إلى تعطيل مزود 6500 سرير وإجباره على التحول إلى أنظمة النسخ الاحتياطي اليدوية.

يشير بعض المحللين بأصابع الاتهام إلى عصابات دولية يمكن إدارتها من البرازيل وروسيا والصين وبعض البلدان الإفريقية كنيجيريا وجنوب إفريقيا.



مأزق البنوك الإفريقية

وفقًا لشركة "Dataprotect"، وهي شركة أمن بيانات مقرها المغرب، فإن البنوك الإفريقية جنوب الصحراء معرضة بشكل خاص للهجمات الإلكترونية، ويرجع ذلك أساسًا إلى قلة الفنيين المؤهلين ونقص الاستثمار في الأمن السيبراني:

أكثر من 85% وقعوا بالفعل ضحية هجوم إلكتروني واحد على الأقل.

30% من الهجمات احتيال بالبطاقات المصرفية.
33% عمليات تصيد احتيالي.

24% من الهجمات كانت على البنوك الكبرى في إفريقيا، بما في ذلك الفيروسات والاختراقات التي أثرت في أنظمة المعلومات. إضافة إلى ذلك تتأثر البنوك بنمط محدد من الهجمات منها:

تسريب المعلومات

سرقة الهوية

الاحتيال في تحويل الأموال

عمليات الاحتيال المزيفة عن طريق الشيكات.



أكثر الدول تأثراً بعمليات اختراق البريد الإلكتروني:



تونس 20%



جنوب إفريقيا 34%



موريشيوس 12%



المغرب 12%



كينيا 9%



نيجيريا 11%



أبرز البلدان التي تنطلق منها الهجمات السيبرانية في إفريقيا:



نيجيريا 83%



جنوب إفريقيا 14%



غانا 10%

الصناعات الأكثر تضرراً في إفريقيا:

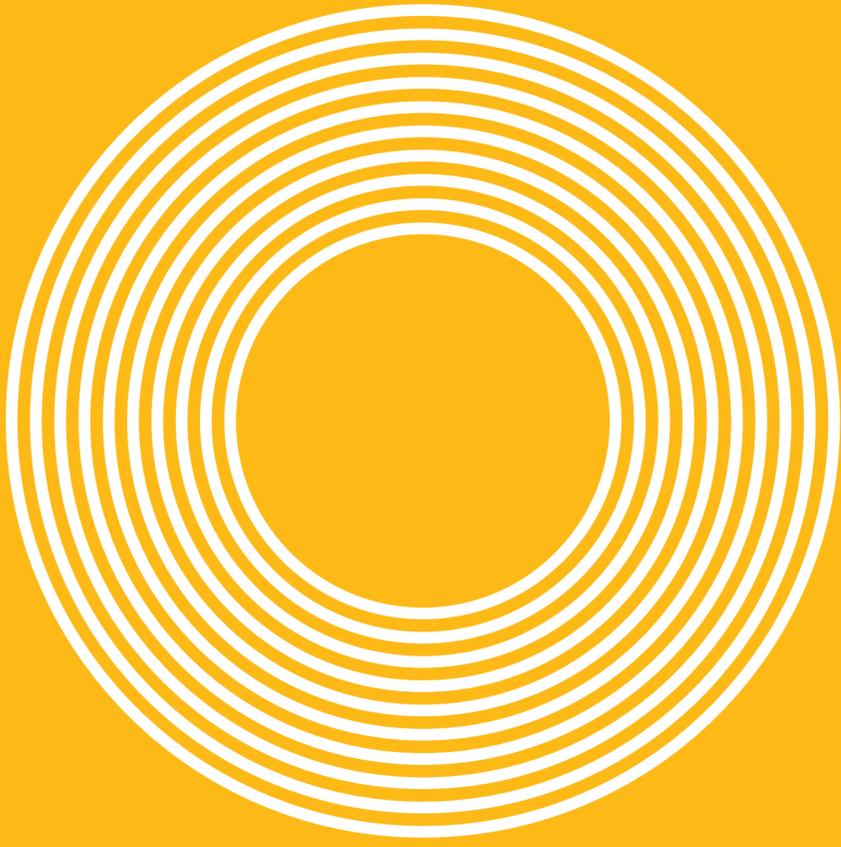
القطاع الحكومي
قطاع الأغذية والمشروبات
قطاع التصنيع
القطاع المصرفي

المواجهة القانونية:

وقّعت 13 دولة إفريقية على اتفاقية الأمن السيبراني. حدد الاتحاد الإفريقي إطار عمل للأمن السيبراني في إفريقيا لتنظيم المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية وتعزيز الأمن السيبراني والحوكمة الإلكترونية ومكافحة الجريمة السيبرانية. بحلول مايو 2022، صدّق على الاتفاقية 13 من 55 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي (أنغولا والرأس الأخضر وغانا وغينيا وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا والنيجر وجمهورية الكونغو ورواندا والسنغال وتوغو وزامبيا). وفي الشهر نفسه، كانت ثمان دول إفريقية فقط لديها استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني.

مع وجود حوالي 41% من سكان المنطقة دون سن 15 عامًا، فإن 120 مليون مستهلك جديد من الشباب الإفريقي سيمتلكون هاتفًا جوالًا للمرة الأولى خلال السنوات القليلة المقبلة، وسيشاركون في الاقتصاد الرقمي، ما يشير إلى ضرورة امتلاك القارة دفاعات إلكترونية ضخمة ضد الهجمات السيبرانية التي تزداد وتيرتها كلما زاد استخدام الإنترنت.

أهم البلدان التي تتبني الأمن السيبراني في إفريقيا:



أبيدجان



توغو



مالي



النيجر



بوركينافاسو

حيث سرقت مجموعة قرصنة 11 مليون دولار
من الدول السالف ذكرها عن طريق 30 هجومًا
ناجحًا ضد البنوك ومقدمي الخدمات
المالية وشركات الاتصالات.

أكثر البلدان تضرراً من الهجمات السيبرانية في إفريقيا بين 2018 و2022



حيث سرقت مجموعة قرصنة 11 مليون دولار
من الدول السالف ذكرها عن طريق 30 هجومًا
ناجحًا ضد البنوك ومقدمي الخدمات
المالية وشركات الاتصالات.



كوت ديفوار



مالي



بوركينافاسو



بنين



الكاميرون



الجابون



النيجر



نيجيريا



السنغال



سيراليون



توغو



أوغندا



تأثير التهديدات الإلكترونية في الاقتصاد الإفريقي:

خفضت الجريمة السيبرانية الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا بأكثر من 10%، بتكلفة تقدر بنحو 4.12 مليار دولار أمريكي في عام 2021.

زادت نسبة الهجمات الإلكترونية ضد منصات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت منذ عام 2020 بنسبة 238%.

وفقًا لمركز معلومات المخاطر المصرفية في جنوب إفريقيا، تخسر جنوب إفريقيا 157 مليون دولار سنويًا بسبب الهجمات الإلكترونية.



أتاح التوسع في منصات الاتصال عبر الإنترنت بيئة تعليمية لمجرمي الإنترنت لتطوير مهاراتهم وتعزيزها، وتعلم وتبادل المعلومات حول مجموعات أدوات الجرائم الإلكترونية، وحتى تبادل الدروس المستفادة، والبيانات المسروقة، وعمليات الاستغلال الناجحة مع أفراد آخرين.

يقوم مجرمو الإنترنت بتجنيد أعضاء جدد من خلال التدريب وتقديم عدد من أدوات الجرائم الإلكترونية. كان هذا أحد أسباب توسع عمليات "DDoS" في هذا النوع من الجرائم الإلكترونية كخدمة متاحة من خلال الويب المفتوح والمظلم.

يزداد التحدي السيبراني في إفريقيا. فبحلول عام 2030 سيكون إنترنت الأشياء سوقاً ضخمة في المنطقة، وحينها سيتصل نحو عشرة مليارات جهاز بالإنترنت، بما في ذلك السيارات والكاميرات وأجهزة الاستشعار وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وجميع المعاملات المالية.

وفي عصر الرقمنة وإنترنت الأشياء، يحيط التهديد السيبراني بالقارة السمراء بشكل مقلق، وعليه تحتاج المؤسسات والحكومات الإفريقية إلى تكثيف جهودها قبل أن تسيطر العصابات غير المرئية على مصير القارة بأسرها.

شكراً